

تحقيق

جورج شاهين

ما الذي يعيق إنشاء هيئة خاصة لإدارة الكوارث في لبنان؟
نجم: نحتاج إلى حكومة وموازنة كافية وعقلية جديدة

اظهرت العواصف الاخيرة التي ضربت لبنان هزلة البنى التحتية، وعدم قدرتها على استيعاب ما ترتب عليها من فيضانات اغرقت مناطق سكنية وشوارع، والحقت الاضرار بمؤسسات ومنازل. هذا الامر ادى الى نقاش واسع على المستوى الوطني بعدما القى الضوء على حجم الفساد في الكثير من مشاريع البنى التحتية، وقصورها عن مواجهة هذه الكوارث

لمواجهة ما ادت اليه العواصف، اعلنت حال الاستنفار في الوزارات والمؤسسات المتخصصة والقوى العسكرية والامنية لرفع الاتربة، وتصريف المياه، وإعادة فتح الاوتوسترات والطرق الفرعية، واناذا المحتجزين. اجرت الهيئة العليا للاغاثة كشوفاتها لتقدير التعويضات على المتضررين، وواكبت لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية ورشة العمل، وهو ما توقف عنده رئيسها النائب نزيه نجم في حوار مع "الامن العام".

■ كيف تنظر الى ما شهدته بعض المناطق من كوارث نتيجة العواصف الاخيرة التي ضربت لبنان؟

■ عند البحث في ما حصل في العواصف الاخيرة، الاتتوقف احيانا عند غضب الطبيعة وتفوقها على قدرات البشر وهو ما اعترف به قادة دول كبرى؟

□ ليس صحيحا ان الطبيعة اقوى من الدول وقدراتها في بعض الحالات. ما جرى في لبنان كان يمكن تحاشيه. لاعطيك مثلا على ذلك. ما حصل في انطلياس والضبية كان يمكن تحاشيه. لم يكن في الامكان ان تكون مسارب مياه الشتاء اكبر من قنوات صغيرة بعرض وعمق لا يتجاوز 60 سنتم اقلت بالتراب والحصى الذي جرفته السيول منذ اللحظات الاولى. لو كانت هذه المسارب كما في بعض الدول بعلو وعرض 3 امتار، لكانت صالحة لتتجول فيها الشاحنات المخصصة لتنظيفها. ثمة مناطق ضاقت بالمشاريع السكنية، فهل لحظنا يوما ما يمكن ان تنتج هذه المشاريع السكنية في مياه مبتدلة يمكن ان تضاف الى مياه الشتاء والسيول. الى هذه الملاحظات نسال: هل ان عملية توصيل المجاري والقساطل المعدة لنقل المياه المبتدلة الى عمق البحر قد اعتمدت المعايير الدولية؟ الجميع يدرك ان من الواجب ان تصل الى عمق ثلاثة كيلومترات على الاقل، واذ بها تصب قرب الشاطئء بامتار قليلة. نحن لدينا

في مناطق بيروت ان يحكم في حقيقة ما حصل وتحديد المسؤوليات في وقت قريب. وهو امر اتابعه شخصا ولن اتفرج بعد اليوم، وسالاحق التحقيقات التي اجريت مع من جرى الاستماع اليهم من مسؤولي بلدية بيروت والمؤسسات المرتبطة بهذه الفضيحة، وتوقيف من اوقف من مهندسين وموظفين واصحاب المؤسسة السياحية. كلي ثقة بأن تصدر هذه القرارات عن قاضي التحقيق في بيروت شربل ابوسمرا في وقت قريب، لما عرف به من شفافية وصدقية ليقول كلمته في كل ما حصل في هذه القضية، وما ترتب عليها من نتائج من جوانبها المختلفة.

■ شكل الاجتماع الاخير للجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية لجنة فرعية لمتابعة الاجراءات التي تمنع تكرار ما حصل في اثناء العاصفة ومحاسبة المقصرين. ما هي النتائج المترتبة على هذه الخطوة؟

□ في معزل عن اللجنة التي شكلت اخيرا، وفي انتظار ان تبدأ عملها لا بد من الاشارة الى ان المطلوب، وقبل اي خطوة، توافق سياسي شامل بعيدا من النظريات والجدل العقيم الذي يقوم عند حصول اي حادث. المطلوب بوضوح رؤية تبعد تأثيرات المواقف والمصالح الشخصية عن القضايا العامة على قاعدة توفير القدرة على محاسبة اي مقصر وفي اي موقع كان، وقد ارتكب خطأ ميثا. كذلك المطلوب اليوم قبل كل شيء تشكيل حكومة تستطيع ان تتخذ المبادرة في اي خطوة مقبلة، وقبل تشكيلها لا يمكن محاسبة احد، ولا يمكننا ان نطلب نزع الثقة بوزير مثلا. اقصى ما يمكننا القيام به كلجنة نيابية ان نصدر توصية لا تتعدى بمفاعيلها مجرد التمني. كلنا يعرف اليوم ان هناك حولا بسيطة للكثير من الملفات العالقة والمشاكل التي نعاني منها. نحن نعرف ايضا ان هناك حلا ملفل النفايات من دون دفع ربع ليرة او قرش واحد. معمل سيلين استخدم النفايات بدلا من الفيول لسته اشهر كاملة، وفي المانيا وفرنسا مثلا يستخدمون النفايات في معامل الترابة التي تعمل بدرجة حرارة 1453 حرارية. في اوروبا يستخدمون ايضا اطارات السيارات المستعملة بدلا من الفيول والديزل في



رئيس لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النائب نزيه نجم.

الكثير من مصانعمهم. لذلك، ما الذي يمنع اليوم القيام بعمل مماثل بدلا من السعي الى تركيب معامل لحرق النفايات مع ما يرافق ذلك من اضرار بيئية وكلفة باهظة.

■ ما الذي يجب فعله لتنفيذ توصياتكم، فالحكومات الاخيرة تمثل الكتل النيابية التي تتكون منها لجننتكم النيابية، فما الذي يحول دون ذلك؟

□ نحن كسلطة تشريعية مهمتنا الرقابة والمحاسبة للسلطة التنفيذية. لذلك نوصي بضرورة القيام بهذه الخطوة او تلك ونشدد على تنفيذها. لكن ما العمل ان رفض هذا الوزير او ذاك تنفيذ ما اوصينا به، والتجارب كثيرة ولا مجال للبوح بكل ما يجري. هناك وزراء يتبنون توصياتنا، وهناك اخرون يضعونها في الادراج، وهنا لا اكشف سرا فالناس تعلم الكثير عما تحدث عنه ولديكم عشرات الامثلة.

■ هل ان التنسيق منعدم الى هذه الدرجة بينكم كلجنة نيابية والوزراء؟

□ هناك وزراء لهم نظريات ثابتة لا تتزحزح بسهولة، وهناك وزراء اظهروا الكثير من التجاوب وهو امر واضح لا يحتاج الى الكثير من الشرح. الناس يعرفون ان هناك وزراء اقوى من الآخرين، ووجود حكومة تصريف اعمال منذ الانتخابات النيابية الاخيرة يعيق الكثير مما نخطط له وما يمكن ان ينجز.

فكيف بالنسبة الى لجان فرعية او ثانوية منبثقة من اللجنة الام. لدي آلية عمل خاصة بي. انا اتابع الملفات شخصا واتناولها واحدة بعد اخرى وفق الاولويات. طلبت منذ ان تسلمت اعمال رئاسة اللجنة استرداد جميع المشاريع والقضايا المحالة على اللجان الفرعية لاعيد درسها والبحث فيها. اللجان المنبثقة من اللجنة الام هي في معظمها مقبرة للجميع، فكيف بالنسبة الى مشاريع وقضايا لا تتضارب المواقف في شأنها فحسب بل تتجادبها المصالح الخاصة ايضا الى بعيد لا يمكن اخفاؤه.

■ هل من خريطة طريق واضحة لمواجهة كوارث مماثلة اذا حصلت مرة اخرى؟

□ هناك بعض الخطوات الجدية التي اتخذت على الارض. حال الاستنفار في بعض المؤسسات ما زالت قائمة لمواجهة اي طارئ. لكن اذا تكرر ما حصل لن تكون مجدية وكافية. ما نحتاجه يتلخص في حكومة جديدة تتحمل كل مسؤولياتها وموازنة كافية لترميم البنى التحتية واصلاح ما خربته السنوات الماضية. كل البنى التحتية تحتاج الى اعادة نظر، ورهاننا على المشاريع التي اقرت في مؤتمر "سيدر 1". فقد لحظت الكثير مما نطمح ونحلم به، وما نراهن عليه ان تطبق الاجراءات التي اقرت في هذا المؤتمر. هنا يجدر بنا ان نتوقف عند الآلية التي تم التفاهم عليها في "سيدر 1". كل قرش سينفق سيكون مراقبا من ثلاثة اطراف على الاقل، من الجهة المانحة دولة كانت ام مؤسسة وصندوق النقد الدولي والدولة اللبنانية. ما اخشاه ان ينجح البعض في لبنان في اقناع المراقبين والخبراء الدوليين بأن يتصرفوا على الطريقة اللبنانية، فكلهم بشر.

■ اخيرا، ما الذي تقترحه على مستوى المراحل المقبلة المنتظرة لمنع تكرار ما حصل او التخفيف من نتائجه السلبية على الاقل؟

□ على المستوى القريب هناك خطة اقرت وهي قيد التنفيذ، ولا ندري ما ستكون عليه النتائج اذا تكرر ما حصل. اما على المدى المتوسط والبعيد، فيجب ان تكون لنا حكومة كاملة الاوصاف الدستورية، وبرامج واضحة تلحظ الحاجات الحقيقية للبنان واللبنانيين، ورهاني على ان تدار المشاريع بعقلية جديدة. هذه العقلية متي وجدت كافية حتما.

مع وزارة لمكافحة الفساد
تلحق بها كل المؤسسات
والدوائر الرقابية

■ ما الذي يحول اليوم دون احياء البحث في ما اقترحه الوزير الراحل بيار الجميل ومن بعده رئيس لجنة الاشغال السابق محمد قباني من تشكيل هيئة لادارة الكوارث وتجنب مخاطرها؟

□ لم نتجاهل هذه المشاريع، وما استطيع قوله اننا سحبناها لاعادة البحث فيها. اقتراح النائب السابق محمد قباني استنسخ الى حد بعيد مشروع الوزير الراحل بيار الجميل بعناوينه الاساسية واجرى بعض التعديلات عليه. نحن اليوم في صدد اعادة البحث في مشروع الجميل الاساسي ليكون لنا قريبا مشروعا متكاملما اثبتت التطورات اننا نحتاج اليه، ليكون لبنان قادرا على مواجهة الكوارث في المستقبل. وسنضعه على الطاولة قريبا جدا، علما انني اسعى جديا الى تحويله الى مشروع قانون فيصبح امرا واقعا.

■ هل تؤمن بعمل اللجان التي يقال انها مقبرة المشاريع؟

□ انا لا اؤمن كثيرا بعمل اللجان في المطلق،